تنسيق الاستجابة للاجئين

الأسئلة الشائعة

تقدم هذه الوثيقة إجابات على أسئلة طرحها شركاؤنا المتعددون في ما يتعلق بنموذج تنسيق شؤون اللاجئين والمذكرة المشتركة بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة: التنسيق. نأمل أن تجدوها مفيدةً. سوف نواصل تحديث هذه الوثيقة دورياً.

يتوفر النموذج والمذكرة المشتركة على موقع المفوضية الرسمي:
http://www.unhcr.org/pages/538dd3da6.html

لا تعدّ هذه الوثيقة توجيهاً أو سياسةً رسميةً.

إذا كان لديكم أي أسئلة أو تعليقات أو أفكار حول نموذج تنسيق شؤون اللاجئين والمذكرة المشتركة، لا تترددوا في الاتصال بقسم التنسيق المشترك بين الوكالات التابعة للمفوضية:

عرفات جمال: jamal@unhcr.org
ماريا كياني: kiani@unhcr.org

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

القيادة والتنسيق الشامل والإنجاز الفعال: واجبنا المشترك تجاه الأشخاص الذين نخدمهم

1. ما هو نموذج تنسيق شؤون اللاجئين؟

يوفر نموذج تنسيق شؤون اللاجئين الصادر في ديسمبر عام 2013 إطاراً لقيادة وتنسيق وإنجاز العمليات المتعلقة باللاجئين. وهو يحدد ويعزز ممارسات التنسيق بهدف توفير أفضل حماية ومساعدة ممكنة للاجئين، ويعالج الحالات التي تتطلب فيها الاستجابات الواسعة النطاق دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية. ونموذج تنسيق شؤون اللاجئين:

- يحدد دور المفوضية ومسؤولياتها في العمليات المتعلقة باللاجئين وحالات النزوح المختلطة.
- يوفر منصة شاملة لتخطيط وتنسيق العمليات المتعلقة باللاجئين.
- يوضح طرق التنسيق في ما يتعلق بهيكليات تنسيق الشؤون الإنسانية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك نظام المجموعات الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

تحت القيادة الشاملة للحكومة المستضيفة، يعتبر التنسيق الشامل والقائم على القدرات شرطاً مسبقاً لتحقيق عملية استجابة فعالة للاجئين في حالات الطوارئ. وللقيادة والتنسيق الفعالين تأثير مباشر على توفير الحماية والمساعدة للاجئين. ومن خلال إعادة صياغة دور المفوضية في سياق بيئة متغيرة تشغيلية ومشتركة بين الوكالات، يؤكد الموذج على نزاهة ولاية المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤوليته أمام الجمعية العامة والقيادة المفوضة المعنية بشؤون اللاجئين والتابعة للمفوضية.

2. ما هو هدف نموذج تنسيق شؤون اللاجئين؟

تولّت المفوضية قيادة وإدارة العمليات المتعلقة باللاجئين على نحو فعال لعدة عقود. ولكنها لم تضع نموذجاً مفهوماً على نطاق واسع لتنسيق شؤون اللاجئين. ويشرح نموذج تنسيق شؤون اللاجئين دور المفوضية في تنسيق شؤون اللاجئين ويعزز أفضل الممارسات من أجل جعل تنسيق شؤون اللاجئين أكثر **قابلية للتوقع وشمولية وتعاوناً**. ويساعد نموذج تنسيق شؤون اللاجئين المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية المشاركة في العمليات المتعلقة باللاجئين، في تعزيز أوجه التكامل مما من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى توفير حماية أفضل للاجئين ومساعدتهم وإيجاد حلول دائمة لهم.

3. متى ينطبق نموذج تنسيق شؤون اللاجئين؟

تنطبق الولاية المتعلقة باللاجئين في الحالات الطارئة وغير الطارئة التي تشمل طالبي لجوء ولاجئين، وفي الحالات الطارئة وغير الطارئة للتحركات المختلطة التي تشمل طالبي اللجوء واللاجئين. لذلك، ينطبق نموذج تنسيق شؤون اللاجئين في جميع حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين وطوال مدة الاستجابة للاجئين، سواء كانت في حالة طوارئ جديدة أو طال أمدها، أو في مخيم أو في مواقع حضرية أو في حالات مختلطة. (تعتمد المذكرة المشتركة على مبادئ النموذج للحالات المختلطة، وتفصلها بشكل أكبر). وقد تتقلص بعض خصائص النموذج أو تتوسع حسب حجم وطول الاستجابة والسياق التشغيلي. والنموذج مصمم ليكون متوافقاً مع آليات التنسيق الأخرى مثل نهج المجموعات والأنظمة الإنسانية والإنمائية الأخرى.

4. ما الجديد في نموذج تنسيق شؤون اللاجئين؟

تم تصميم نموذج تنسيق شؤون اللاجئين لتحسين وتعزيز الممارسات التي كانت جيدة في الماضي، وإدخال بعض التغييرات التي ستساعد في جعل تنسيق الاستجابة للاجئين أكثر قابلية للتوقع وتعاوناً. وفي حين تولت المفوضية تنسيق العمليات المتعلقة باللاجئين على مدى عقود، إلا أن نموذج تنسيق شؤون اللاجئين يتميز بعدة نقاط تركيز "جديدة":

- وضع استراتيجية أكثر شمولية من قبل المفوضية والشركاء الرئيسيين وتتضمن التزاماً واضحاً بإجراء تخطيط مشترك أفضل لحالات الطوارئ؛
- شراكة وتنسيق أكثر قابلية للتوقع على المستوى القطاعي؛
- تشكيل فريق عمل معني بحماية اللاجئين بشكل منتظم ليشمل الجهات الفاعلة في مجال الحماية؛
- الحد من الازدواجية/تبسيط آليات التنسيق على مستوى الإنجاز بشكل أكبر في الحالات المختلطة. ومشاركة ممثل المفوضية بشكل أكبر في الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية والفريق المحلي التابع للأمم المتحدة في ما يتعلق بقضايا اللاجئين، مع ضمان أن تشكل خطة الاستجابة للاجئين جزءاً متميزاً ولا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية الشاملة.
- توضيح دور كل من منسقي الشؤون الإنسانية وممثلي المفوضية في حال وجودهم؛
- الانفتاح على استخدام آليات وموارد التنسيق للمجموعات/القطاعات (إذا تم الاتفاق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الجهات المانحة)، حيثما كان ذلك مناسباً وفعالاً لتقديمها للاجئين/النازحين داخلياً.

5. كيف سيتم ضمان التخطيط الشامل في نموذج تنسيق شؤون اللاجئين؟

يعمل ممثل المفوضية ومنسق شؤون اللاجئين مع الشركاء الرئيسيين والحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (الدولية والوطنية) وعند الاقتضاء مع أعضاء الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية لوضع خطة الطوارئ وخطة الاستجابة للاجئين بشكل جماعي. وسوف يتم إجراء التخطيط الاستراتيجي كعملية شاملة ولكن قد تختلف تفاصيل العملية بحسب السياق، ويجب الاتفاق عليها محليًا.

تحدد خطة الاستجابة للاجئين رؤية الحماية والحلول للسكان، وتصف احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة وكيف ستتم تلبية هذه الاحتياجات والجهة التي ستلبيها. وهي تشمل أيضاً المتطلبات المالية لجميع الجهات الفاعلة كنتيجة لعملية تخطيط شاملة. وهي تعتمد على إجراءات الاستعداد الوطنية وخطط الطوارئ القائمة. وينبغي أن تعكس خطة الاستجابة للاجئين وتستند إلى نتائج التقييم التي تشمل مشاورات مع مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة للحصول على وجهات نظرهم بشأن احتياجاتهم وقدراتهم والحلول الممكنة.

6. هل ستدعم المفوضية المنظمات المشاركة في الاستجابة للاجئين في جمع الأموال؟

نعم. في حالات اللجوء الكبرى، ستستمر المفوضية بتوفير منصة مشتركة بين الوكالات للتنسيق وجمع الأموال لجميع الشركاء المنخرطين في الاستجابة. وسيسمح ذلك للشركاء بجمع الأموال بشكل مستقل أيضاً. وتهدف خطط الاستجابة للاجئين إلى توفير صورة شاملة عن الاحتياجات المحددة والأثر على المجتمعات المستضيفة والاستراتيجية التشغيلية والمتطلبات المالية. سيتم وضع خطط إقليمية للاستجابة للاجئين عند الضرورة، تكون مماثلة لتلك القائمة في جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا. وتكمّل خطط الاستجابة للاجئين خطط الاستجابة الاستراتيجية القائمة الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

7. كيف سيعمل التنسيق القطاعي وماذا يجب أن يتوقع الشركاء؟

يجب أن تعتمد القطاعات على الآليات الإنسانية والإنمائية التي تقودها الحكومات والقائمة على المناطق، حيثما أمكن، وأن تلتقي في اجتماعات التنسيق التشغيلي. إذا لم تكن الوزارة هي المنسق، ستقوم المفوضية والشركاء بتنسيق أو التشارك في تنسيق القطاع على أساس المعايير المحددة. وسيكون التنسيق لامركزياً وقائماً على المناطق الجغرافية المحددة التي يقيم فيها اللاجئون أو الأشخاص الآخرون الذين تعنى بهم المفوضية. في المبدأ، يجب أن تكون **القطاعات قليلةً قدر الإمكان** ويجب أن تسعى إلى **إيجاد الحلول والاعتماد على الذات** منذ البداية. وقد يكون هناك ترتيبات مختلفة على مستوى العاصمة والمستوى الميداني وفقاً للسياق. ورغم أن السياق/الحالة سيحدد القطاعات التي يجب إنشاؤها، إلا أنه يجب إنشاء القطاعات

التالية: التعليم؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة؛ والصحة/التغذية؛ والمأوى/المواد غير الغذائية؛ والغذاء/الأمن الغذائي؛ وسبل كسب العيش/الاعتماد على الذات.

8. كيف يمكن جعل العمل على حماية اللاجئين شاملاً؟

سيتم تشكيل **فريق عمل معني بحماية اللاجئين** في جميع الحالات، بقيادة المفوضية أو بقيادة مشتركة بين المفوضية والهيئة الحكومية المستضيفة ذات الصلة، حيثما أمكن. ويتمثل الهدف الرئيسي لفريق العمل المعني بحماية اللاجئين في ضمان أن تشكل الاستجابة المناسبة والفعالة والمنسقة في مجال حماية اللاجئين أساساً لخطة الاستجابة للاجئين الأوسع نطاقاً. ولتحقيق ذلك، جمع منسق شؤون اللاجئين التابع للمفوضية بين القطاعات وفريق العمل لحماية اللاجئين والقطاعات في نهج متعدد القطاعات، وذلك بدعم من فريق العمليات المتعدد القطاعات. وستعقد اجتماعات دورية لضمان تنسيق وتنفيذ النهج المتعدد القطاعات بسلاسة.

9. ما هو دور المفوضية في ما يتعلق بالحكومة والمجتمعات المستضيفة؟

يتولى ممثل المفوضية بصفته مندوب المفوض السامي مسؤولية حشد الدعم مباشرة مع الحكومة المستضيفة لتوفير الحماية للاجئين والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وتساهم البلدان المستضيفة بشكل كبير في الاستجابة للاجئين بحسب قدراتها، ويشمل ذلك ضمان الوصول إلى الأراضي والحماية من الطرد وتوفير الأراضي والأصول البيئية الأخرى، والسماح للاجئين أحياناً بالوصول إلى الخدمات بشكل كامل. وغالباً ما تحدث حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في سياقات هشة تكون فيها أوجه ضعف المجتمع المستضيف كثيرة، لذلك تعمل المفوضية وشركاؤها في العمليات المتعلقة باللاجئين بشكل وثيق مع المجتمعات المستضيفة للاجئين وتستثمر فيها كوسيلة لتفادي الصراع وتعزيز الإنصاف والحفاظ على حيز اللجوء. وتشمل الأمثلة النموذجية بئراً إضافياً لتحسين الوصول إلى المياه، أو الوصول المشترك إلى عيادة طبية، أو بناء مدرسة إضافية للأطفال. وفي الحالات التي يفتقر فيها المجتمع نفسه إلى الخدمات الأساسية، يكون لهذا الوصول إلى الخدمات المرتبط بالعمليات المتعلقة باللاجئين، تقدير خاص.

10. كيف ترتبط المناهج الإنسانية والإنمائية في الاستجابة للاجئين؟

نظراً لأن موارد المفوضية لا تهدف لتغطية جميع احتياجات المجتمعات المستضيفة أو غير كافية لتغطيتها، من الضروري بناء شراكات ثنائية وتقسيم العمل والموارد مع وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية. وفي إطار هذه الجهود ، تلتزم المفوضية بتحقيق **التآزر مع التخطيط الإنمائي الوطني والتعاون الإنمائي الدولي**، من خلال عمليات كتقرير الأداء الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات المحلية المشتركة، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر والبرامج المشتركة، من أجل تحقيق الكفاءة وتأثير دائم أكبر للاجئين وللمجتمعات المستضيفة على حد سواء، بما في ذلك في مجالات مثل التعليم؛ والرعاية الصحية؛ والتغذية؛ والمياه؛ والصرف الصحي؛ والإسكان؛ والطاقة والعمل. إن مشاركة ممثل المفوضية مع المنسق المقيم وأعضاء والفريق المحلي التابع للأمم المتحدة موجهة نحو تحقيق هذا الهدف. ويشكل الوضع في لبنان أحد الأمثلة الحالية على مثل هذه الحالة.

11. كيف ستتفاعل الاستجابة للاجئين مع التدخلات الإنمائية؟

تعتبر المفوضية مسؤولة تجاه اللاجئين اعتباراً من وقت فرارهم إلى حين التوصل إلى حلول دائمة. وبعض الاستجابات للاجئين جارية منذ 20 عاماً أو أكثر. وتعمل المفوضية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية لإدماج اللاجئين والعائدين وعديمي الجنسية والمجتمعات المستضيفة في برامج التنمية، سواء من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو الخطط الوطنية أو من خلال مشاريع مصممة خصيصاً لذلك. وبموجب نموذج تنسيق شؤون اللاجئين، سيكون هذا الجانب من عمل المفوضية أقوى وستشارك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في تطوير استراتيجية الحماية والحلول والتخطيط للاستجابة.

12. لماذا تتم معاملة اللاجئين بطريقة مختلفة؟

يتناول القانون الدولي والممارسة الدولية حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً بشكل مختلف. **فاللاجئون ليسوا مواطنين** في بلد اللجوء وبالتالي لديهم احتياجات محددة في مجال الحماية. وغالباً ما يكون وصولهم إلى الخدمات أو المساعدات المادية أو السكن اللائق أو الرعاية الصحية أو فرص العمل معدوماً أو محدوداً، أو تكون حركتهم مقيدة (محصورون في مخيم مثلاً)، وبالتالي تشكل صفة اللجوء نقطة ضعف بحد ذاتها. ويتسبب تدفق اللاجئين عبر الحدود الدولية بحالة طارئة تتطلب استجابةً منسقةً ذات أبعاد إقليمية وحساسيات والتزامات سياسية محددة للحكومات بموجب القانون الدولي وآثار مهمة طويلة الأجل. وسعياً لمعالجة هذه المخاوف، أنشأت الأمم المتحدة وكالة متخصصة لحماية اللاجئين للتركيز على اللاجئين ومحنتهم.

13. ما الذي يجعل ولاية المفوضية مختلفة إلى هذا الحد ولم هي "غير قابلة للتحويل"؟

تم تحديد ولاية المفوض السامي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1950، لضمان أن "يتمتع المفوض السامي بصفة خاصة في الأمم المتحدة... وأن يمتلك درجة من الاستقلالية والتأثير ضرورية لأداء مهامه بصورة فعالة"، وذلك بدعم من مكتبه. يُنتخب المفوض السامي مباشرةً من قبل الجمعية العامة وهو يعمل تحت سلطتها ويقدم لها تقارير سنوية. ويضع النظام الأساسي للمفوضية المفوض السامي ومكتبه في وسط النظام الدولي للاستجابة للاجئين، بما في ذلك في ما يتعلق بمهام التنسيق. وينص النظام الأساسي على أنه "يتوجب على المفوض السامي الذي يعمل تحت سلطة الجمعية العامة، الاضطلاع بمهمة توفير الحماية الدولية ... والبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين". كما أن المفوض السامي مخوَّل "لدعوة مختلف الوكالات المتخصصة إلى التعاون" لمساعدة مكتبه في أداء ولايته.

وللمفوض السامي ولاية عالمية متعلقة باللاجئين بغض النظر عن موقعهم (المخيمات/المناطق الحضرية) في حالات الطوارئ والحالات غير الطارئة والتحركات المختلطة التي تشمل طالبي اللجوء واللاجئين. وتفترض الممارسة الفعالة لهذه الولاية مسبقاً التزام الدول بالتعاون معه ومع مكتبه، وهي تعتمد على هذا الالتزام، وتعترف بدور المفوض السامي في "التنسيق الفعال للاجراءات المتخذة للتعامل مع هذه المشكلة *[مشكلة اللاجئين]*".

هذه الولاية خاضعة للصكوك القانونية وقرارات الأمم المتحدة، وبالتالي فهي"غير قابلة للتحويل"، مما يعني أنه لا يمكن في أي حالة، سواء في حالات اللجوء الفردي أو في الحالات المختلطة، نقل المسؤولية المتعلقة باللاجئين والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية أو تفويضها إلى كيان آخر تابع للأمم المتحدة أو جهة فاعلة أخرى. (راجع المذكرة بشأن ولاية المفوض السامي: (www.unhcr.org/526a22cb6.html

14.هل يتلقى اللاجئون المساعدات بناءً على صفتهم؟

بما أن اللاجئين يواجهون أوجه ضعف **ومخاطر محددة في مجال الحماية**، فقد يؤدي ذلك إلى **استجابات محددة** قد لا تحتاجها المجموعات الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، قد تدعم المفوضية التعليم الثانوي للأطفال اللاجئين لأنهم في غالبية الأحيان أكثر عرضة من غيرهم للتجنيد العسكري. وقد يتلقى اللاجئون حصصاً غذائية على مدى فترة أطول مقارنة بالمجتمعات المحلية المتضررة لأن وصول اللاجئين إلى العمل وسبل كسب العيش محدود أو مستحيل بشكل عام، وغالباً ما تحظر الدول المستضيفة اللاجئين بشكل خاص من العمل. ولكن، لا تعني صفة اللاجئ وحماية اللاجئ بالضرورة الحاجة إلى مساعدة مادية أو نقدية، فهذه المساعدة تقدم على أساس الاحتياجات. وتعدّ القدرة على تقييم الاحتياجات واستهداف أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة مهمةً بشكل خاص في حالات اللاجئين المقيمين خارج المخيمات، ولكنها ذات صلة وثيقة أيضاً بمواقع المخيمات التي طال أمدها. وفي بعض الحالات، يكون لدى النازحين داخلياً احتياجات أكبر على صعيد الحماية و/أو المساعدة، ولكن التزام الحكومات تجاه مواطنيها مختلف.

15. كيف تعمل المفوضية مع الشركاء؟

تتمتع المفوضية بتاريخ يمتد لأكثر من 60 عاماً من التعاون مع الحكومات وإقامة الشراكات مع الوكالات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال التشاور المنتظم مع الشركاء الرئيسيين ومذكرة التفاهم وخطابات التفاهم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أنشأت المفوضية شبكة قوية من التعاون والمساءلة المتبادلة لتعزيز حماية ومساعدة الأشخاص الذين تعنى بهم.

16.كيف سيتفاعل نموذج تنسيق شؤون اللاجئين مع أنظمة التنسيق الأخرى؟

يوضح نموذج تنسيق شؤون اللاجئين كيف ستعمل المفوضية في الحالات التي توجد فيها أنظمة تنسيق أخرى في المجالين الإنساني والإنمائي. وفي مثل هذه السيناريوهات، سيستمر ممثلو المفوضية بالمشاركة بشكل ناشط في الفريق المعني بالشؤون الإنسانية والفريق المحلي التابع للأمم المتحدة وتمثيل المجموعات التي تقودها المفوضية وتقاسم المعلومات حول قضايا اللاجئين. وسوف يقومون أيضاً بما يلي:

- لحد من الازدواجية من خلال تبسيط آليات التنسيق والاجتماعات في حالات اللاجئين/النازحين داخلياً المختلطة، ولا سيما على مستوى الإنجاز؛

- دراج الاستجابة للاجئين كفصل حول الاستجابة للاجئين في خطة الاستجابة الاستراتيجية، وربط الاستجابة بشكل مناسب بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط التنمية الوطنية.

17. ما هي الحالة المختلطة؟

الحالة المختلطة هي التي تحدث فيها حالة طوارئ معقدة والتي يتم فيها تعيين منسق للشؤون الإنسانية، كما تجري فيها عملية خاصة باللاجئين بقيادة المفوضية. وتعدّ كل حالة مختلطة فريدةً من نوعها: فقد يكون في دولة واحدة حالات لا يتواجد فيها اللاجئون والنازحون داخلياً في الموقع الجغرافي نفسه في جزء من البلاد، ولكن قد يكونون متواجدين في موقع جغرافي واحد في جزء آخر من البلاد. ويمكن إيجاد حالات مختلطة حالياً على سبيل المثال في باكستان واليمن وجنوب السودان وشمال العراق وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان ومالي وسوريا. والنقطة الأساسية حول الحالات المختلطة هي أن كلاً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية يضطلع بأدوار تنسيقية، لذا من المهم أن تكون هذه الأدوار واضحة ومفهومة جيداً.

18. لماذا يتم تنسيق العمليات المتعلقة باللاجئين بشكل مختلف عن الاستجابة للنازحين داخلياً أو الاستجابات الإنسانية الأخرى؟

لا ينطبق نهج المجموعات (الذي يكون فيه قادة المجموعات مسؤولين أمام منسق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ) في حالات اللجوء لأن المفوض السامي لا يستطيع نقل مسؤوليته أو تفويضها. وترتبط حماية اللاجئين ومساعدتهم بإيجاد حلول دائمة، مما يتجاوز تنسيق المساعدة الطارئة والإنسانية، والنطاق والإطار الزمني المقررين لنهج المجموعات. والاستجابات للاجئين غير مدرجة في نهج المجموعات الذي أنشئ لمعالجة الثغرات في مجال المساءلة وتنسيق إنجاز الاستجابة الإنسانية والذي ركز في المقام الأول على مشكلة النازحين داخلياً، ليشمل في ما بعد السكان الآخرين المتضررين من الأزمة.

19.ماذا يحدث للقيادة والمساءلة والتنسيق في الحالات المختلطة؟

إن الاستجابة للاجئين التي يقودها ممثل المفوضية والاستجابة للنازحين داخلياً وغيرهم من السكان في قلب الاستجابة الإنسانية التي يقودها منسق الشؤون الإنسانية، **تتواجدان جنباً إلى جنب مع الاحترام التام لولاية المنظمتين.** ولكل منهما أدوار واضحة في ما يتعلق بالمهام والعمليات الرئيسية مثل الدعوة والتخطيط والتنسيق على مختلف المستويات والتمويل. وتوضح **المذكرة المشتركة بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة** التي تم الاتفاق

عليها في أبريل 2014، الأدوار المتعلقة بهذه القيادة وتحدد الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لضمان التكامل وتعزيز الإنجاز.

20.هل يتغير دور المفوضية إزاء النازحين داخلياً والسكان الآخرين من الفئات الأشد ضعفاً؟

كلا. يستمر التزام المفوضية التشغيلي مع النازحين داخلياً وهو قائم على طلب/تصريح خاص من الأمين العام أو من هيئة رئيسية مختصة تابعة للأمم المتحدة؛ وموافقة الدولة المعنية أو الكيانات الأخرى المعنية؛ وضمان الوصول إلى النازحين داخلياً؛ وتوافر الموارد الكافية والخبرة والمعرفة الخاصة بالمكتب؛ والتكامل مع الوكالات الأخرى؛ والسلامة المناسبة للموظفين.
وتعرَّف مشاركة المفوضية في مجال النزوح الداخلي إلى حد كبير من خلال نهج التنسيق المشترك بين الوكالات لعام 2005 للإصلاح الإنساني وجدول الأعمال التحويلية، الذي تم وضعه في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بقيادة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ويحترم بشكل كامل ولايات الهيئات المعنية. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق في منتصف عام 2005 على أن تتولى المفوضية قيادة المجموعة العالمية للحماية وأن تشارك في القيادة في مجال تنسيق/إدارة المخيمات والمأوى الطارئ، مع التركيز على النزوح الداخلي الناجم عن الصراعات.

21. كيف ستعمل المفوضية مع الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية؟

كسائر وكالات الأمم المتحدة، تشارك المفوضية بشكل ناشط في الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية، حيث تمثل المفوضية بصفتها منظمة اللاجئين وأدواراً أخرى في مجال التشغيل أو الحماية قد تؤديها في البلاد (بما في ذلك في ما يتعلق بعديمي الجنسية). وإذا كان هناك نهج مجموعات للنازحين داخلياً، تمثل المفوضية مصالح أعضاء المجموعات التي تقودها أو تشارك في قيادتها.

22. ما الذي يتغير في تقديم الخدمات إلى النازحين داخلياً واللاجئين؟

في الحالات التي يتواجد فيها النازحون داخلياً واللاجئون **في مواقع منفصلة**، ستواصل المجموعات والقطاعات على التوالي تقديم المساعدة إلى المجموعات السكانية المعنية، مع تبادل المعلومات عن كثب على المستوى الشامل.

أما في الحالات التي يتواجد فيها النازحون داخلياً واللاجئون **في الموقع الجغرافي نفسه**، فيمكن استخدام المجموعات أو القطاعات وفقاً لمن يضمن الكفاءة والفعالية المثلى. ويُتخذ قرار استخدام آليات القطاعات أو المجموعات لتنسيق المساعدة لكل من النازحين داخلياً واللاجئين في موقع معين **على أساس كل حالة على حدة** في الفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية، ويصدر القرار في النهاية من قبل منسق الاستجابة في حالات الطوارئ والمفوض السامي. ويعتمد القرار على اعتبارات عملية مثل:

- السياق التشغيلي.
- موقع النازحين داخلياً واللاجئين والاستجابات (مواقع جغرافية مشتركة أو منفصلة).
- حجم السكان اللاجئين والنازحين داخلياً.
- قدرة أعضاء مجموعة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تلبية احتياجات اللاجئين الخاصة؛ و/أو قدرة أعضاء قطاع المفوضية على تلبية احتياجات النازحين داخلياً في مجالي الحماية والمساعدة.

وقد تتطلب الاستجابة العملية مزيجاً من ترتيبات/أنظمة التنسيق التي تقرر على المستوى الوطني وبالتعاون مع أعضاء المجموعات والوكالات التي تقود المجموعات، بالإضافة إلى منسق الشؤون الإنسانية في البلاد. وفي جميع الحالات، ستحاول المفوضية ومنسق الشؤون الإنسانية ضمان أن يكون النهج المقترح بسيطاً وعملياً وأن يلبي احتياجات الأشخاص المتضررين بشكل فعال.

23. هل تتغير مسؤوليات الوكالات الأُخرى؟

كلا. تقع المسؤولية الشاملة لقيادة استجابة تتعلق باللاجئين في حالة مختلطة على عاتق ممثل المفوضية، وللنازحين داخلياً والمجموعات الأخرى حسب الاقتضاء، على عاتق منسق الشؤون الإنسانية. ولا تؤدي المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والنازحين

داخلياً والسكان المتأثرين من خلال القطاع المعني باللاجئين و/أو المجموعات المعنية بالنازحين داخلياً إلى أي تغيير في المسؤوليات ذات الصلة.

ذا حدث، على سبيل المثال، تدفق للاجئين وسط حالة نزوح داخلي قائمة حيث يطبق نهج المجموعات، ستسعى المفوضية إلى تحديد الاقتصادات والقدرات مع هذا النظام القائم وضمنه للاستجابة لاحتياجات الحماية والمساعدة للاجئين. إذا حددت الجهات الفاعلة داخل المجموعات، في مثل هذه الحالات، أنَّ لديها القدرة على المساهمة في الاستجابة للاجئين، فإنها ستكون، **بصفتها جهات فاعلة فردية**، مسؤولة عن تقديم الخدمات للاجئين وفقاً للمعايير والأنظمة المطبقة في سياق يتعلق باللاجئين لهذا الجانب من برنامجها.

إن **المجموعة** التي تعمل فيها هذه الجهة الفاعلة **لا تكتسب مسؤولية جديدة** لقيادة وتنسيق أي جانب من جوانب الاستجابة للاجئين، كما لا تكتسب الوكالة القائدة للمجموعة أو منسق الشؤون الإنسانية، مسؤولية قيادة وتنسيق أي جانب من جوانب الاستجابة للاجئين. وبالمثل، لا يكتسب قائد القطاع ولا ممثل المفوضية أي مسؤولية إضافية في الحالات التي تقدم فيها الجهات الفاعلة من قطاع الاستجابة للاجئين المساعدة للنازحين داخلياً. ليس من المتوقع أن يكون هناك تقارير إضافية نيابة عن المجموعة أو الوكالة القائدة للمجموعة عندما يقدم عضو في المجموعة الخدمات للاجئين. وستوفر المفوضية في كل الحالات منصة شاملة ومشتركة بين الوكالات للتخطيط لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين وستبقى وكالة **الملاذ الأول والأخير للاجئين**.

24.هي آثار الحالات المختلطة على تخطيط الاستجابة؟

في الحالات المختلطة، حيث توجد خطة استجابة استراتيجية على المستوى المحلي، يجب إدراج المساعدات المقدمة للنازحين داخلياً من قبل عضو في المجموعة/القطاع في الميزانية ضمن الفصل الخاص بالمجموعة المعنية، في حين يجب وصف المساعدات المقدمة للاجئين وإدراجها في الميزانية تحت **"فصل خطة الاستجابة للاجئين" المنفصل** (المعروف سابقاً باسم القسم المتعدد القطاعات). تقع مسؤولية وضع "فصل خطة الاستجابة للاجئين" وتنسيقه على عاتق المفوضية.

يبقى فصل خطة الاستجابة للاجئين جزءاً فريداً ومستقلاً من خطة الاستجابة الاستراتيجية الشاملة الذي يخضع لمسؤولية المفوضية. وفي حين قد يكون هناك إحالة مرجعية كبيرة مع أجزاء أخرى من الخطة، سيكون هناك حاجة لتحديد الاستجابة للاجئين وتأثيرها بوضوح. راجع توجيهات خطة الاستجابة الاستراتيجية والنماذج:
www.humanitarianresponse.info/programme-cycle/space/strategic-response-planning-guidance- templates

في الحالات التي يتدفق فيها اللاجئون إلى عدد من البلدان، قد ترغب المفوضية في وضع **خطة استجابة إقليمية للاجئين** تسلط الضوء على احتياجات السكان الذين يعبرون الحدود بسبب الأزمة. وسيتولى منسق إقليمي معني بشؤون اللاجئين ومعيَّن من قبل المفوضية تطوير خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين تلك. وسيزداد التنسيق مع منسق الشؤون الإنسانية والفريق المحلي المعني بالشؤون الإنسانية في الدول المستقبلة، وكذلك مع بلد الأصل للسكان اللاجئين. ويعتمد ذلك على خبرة المفوضية منذ السبعينيات في إدارة المناهج الإقليمية التي تشمل التخطيط للطوارئ عبر الحدود والاستجابة والعودة الطوعية إلى الوطن، بما يضمن الفهم المشترك والتحليل والنهج في البلدان المعنية.

25. لماذا تقع خطة الاستجابة للاجئين في فصل مستقل؟

اللاجئون غير مشمولين في المجموعات، لكنَّ فصل الاستجابة للاجئين مشمول للتأكد من عدة نقاط مهمة:

- تكون الحكومة المستضيفة، وهي في معظم الحالات ملزمة قانوناً بتوفير الحماية للاجئين، واضحةً بشأن الجهود المبذولة والموارد المتاحة والجهات المسؤولة عن اللاجئين.

- بما أنَّ اللاجئين ليسوا مواطنين في الدولة المستضيفة، فلا يمكن توقع دمجهم في تخطيطها الإنساني والإنمائي بحيث يصبح من غير الممكن تمييزهم؛
- يستطيع ممثل المفوضية (الموكل بذلك من قبل المفوض السامي) الدفاع بوضوح عن احتياجات اللاجئين وحشد الدعم نيابةً عنهم؛
- إنَّ التمويل المخصص للاجئين يمكن التحقق منه بوضوح؛ و
- عدم نسيان اللاجئين أو إعطاؤهم أولوية أقل من الفئات الأشد ضعفاً الأُخرى.

26. ما هي الآثار على تعبئة الموارد؟

في الحالات المختلطة، تكون خطة الاستجابة الاستراتيجية بمثابة منصة لجمع الأموال وتعبئة الموارد للنازحين داخلياً/ الاستجابات الإنسانية الأخرى، بينما ستستخدم المفوضية والشركاء خطة الاستجابة للاجئين كوثيقة نداء منفصلة مشتركة بين الوكالات لجمع التبرعات التي تستهدف اللاجئين. وتعد تعبئة الموارد لخطط الاستجابة للاجئين من مسؤولية المفوضية. وفي الحالات التي تكون فيها خطة مشتركة بين الوكالات للاجئين على المستوى المحلي جزءاً من خطة استجابة استراتيجية، يمكن تعبئة الموارد كجزء من خطة الاستجابة الاستراتيجية لكل بلد. وفي الحالات التي يوجد فيها خطة استجابة للاجئين وخطة استجابة استراتيجية، سيتم تشجيع عمليات الإطلاق والإحاطات المشتركة لإلقاء الضوء على مجموع الاحتياجات في مثل هذه الحالات.

27. لماذا من الضروري أن تتمكن المفوضية من تتبع التمويل والموارد الأخرى المستخدمة لدعم اللاجئين بدقة؟

يسمح ذلك للمفوضية الالتزام بالمساءلة الأساسية أمام مجتمع المانحين، ولكن أيضاً، ولعل ذلك مفهوم أقل على نطاق واسع ولكنه على نفس القدر من الأهمية، يمكن أن يكون للأمر تأثير مباشر على حماية اللاجئين. وغالباً ما يطرح وجود اللاجئين ضغطاً هائلاً على المجتمعات المحلية والهيكليات والأنظمة. وهذا ما يؤدي أحياناً كثيرة إلى اعتبار اللاجئين عبئاً، فيتم تمييزهم كثيراً بطريقة سلبية في الخطاب السياسي والإعلامي الوطني. إنَّ قدرة المفوضية على أن تذكر في دعوتها مقدار التمويل والموارد التي تتدفق إلى بلد ما لزيادة القدرات الحكومية، وهو غالباً المقياس الملموس الوحيد لتقاسم المسؤولية الدولية، ساهمت في مناسبات لا تحصى في مواجهة التوصيفات السلبية للاجئين وتأثيرهم، والحفاظ على حيز اللجوء.

28. كيف ومتى سيتم تنفيذ نموذج تنسيق شؤون اللاجئين والمذكرة المشتركة؟

يُعتبر تعزيز قيادة وتنسيق شؤون اللاجئين أولوية تنظيمية. ويجري إضفاء الطابع المؤسسي على نموذج تنسيق شؤون اللاجئين والمذكرة المشتركة في حالات الطوارئ الجديدة والحالات المختلطة وعمليات اللاجئين القائمة حيث يمكن تحسين القيادة والتنسيق والشراكة. يتطلب التنفيذ تغييراً مؤسسياً، وكأي عملية تغيير ستستغرق بعض الوقت حتى يتم الإنجاز بالكامل على مستوى المنظمة على نطاق واسع وتحقيق نتائج ثابتة. ويتم إطلاق عدد من بعثات الدعم والدورات التدريبية وورش العمل لصالح المفوضية والشركاء، وقد صدرت تعليمات بشأن تنفيذها. هنالك أدوات وإرشادات إضافية قيد التطوير.

29. كيف سينخرط الشركاء في التنقيح والإطلاق؟

يقدم الشركاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يشاركون بشكل متكرر وكبير في العمليات الخاصة باللاجئين، المشورة والتعليقات إلى المفوضية بشأن تنفيذ نموذج تنسيق شؤون اللاجئين والمذكرة المشتركة. ويقومون معاً بالتحضير والمشاركة في بعثات مشتركة بين الوكالات إلى الميدان لشرح المذكرة المشتركة، ويدعمون نشرها بين زملائهم. كما يشارك الشركاء المعنيون من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المستوى الميداني في ورش العمل. وستضمن المفوضية أيضاً النشر والمناقشة على نطاق أوسع مع الشركاء في المنتديات مثل المشاورات السنوية بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية.